

Distr.: General
16 February 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدورة التاسعة

نيويورك، ١٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠

البندان ٣ و ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة الموضوع الخاص للسنة: "الشعوب الأصلية:

التنمية في ظل الثقافة والهوية: المادتان ٣ و ٣٢ من

إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية"

حقوق الإنسان: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن

حقوق الشعوب الأصلية؛

المعلومات الواردة من الحكومات

كمبوديا

موجز

تعرض هذه الوثيقة معلومات بشأن التقدم الحاصل في تسجيل أراضي المجتمعات الأصلية باعتبارها ملكية جماعية في كمبوديا، فضلا عن الردود على استبيان الأمانة العامة المتعلق بتنفيذ توصيات منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض حكومة كمبوديا نص السياسة الوطنية المتعلقة بتنمية مجتمعات الشعوب الأصلية، والتي أقرها مجلس الوزراء في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

* E/C.19/2010/1



أولا - التقدم الحاصل في تسجيل أراضي المجتمعات الأصلية باعتبارها ملكية جماعية في كمبوديا

١ - تسعى حكومة كمبوديا من أجل التخفيف من حدة الفقر باعتباره الأولوية الرئيسية، وذلك من خلال: (أ) كفاءة وجود نمو اقتصادي مستدام للغاية على المدى الطويل؛ (ب) توزيع النمو الاقتصادي بمزيد من الإنصاف؛ و (ج) استخدام وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة. ويعتبر أبناء الشعوب الأصلية، الذين يعيشون في كمبوديا مواطنين كمبوديين، فهم بمثابة الأبناء الذين وُلدوا من نفس الرحم، بغض النظر عن اختلاف الثقافات والتقاليد. وعلاوة على ذلك، ففي أثناء فترة نظام بول بوت الذي مارس الإبادة الجماعية منذ عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٩، عانت كل الشعوب الأصلية من هذه المأساة. وخلال تلك الفترة، تعرض للدمار أيضا نظام الملكية الخاصة، والمعتقدات، والعادات، والأموال الثابتة التي ورثتها تلك الشعوب عن أسلافها.

٢ - ويتمثل سبيل كسب العيش الرئيسي للشعوب الأصلية في الممارسة التقليدية للزراعة المتنقلة التي تنتقل من موقع إلى آخر وفي تطهير الأراضي من أجل زراعتها. وتعتمد تلك الشعوب أيضا اعتمادا كبيرا على المنتجات الفرعية الحرجية وعلى الصيد، وعلى الموارد الطبيعية. ونتيجة لذلك فإن مستوى معيشتهم منخفض، سواء من حيث المواد أو المعارف، مقارنة بشعوب الخمير - وهم المواطنون الأساسيون. ولهذا السبب، فإن الحكومة الملكية لكمبوديا وضعت سياستين رئيسيتين لتنمية المناطق التي تسكنها الشعوب الأصلية ولأجل حصولهم على حقوقهم وحماية هويتهم، من خلال الحفاظ على معتقداتهم وقيمهم التقليدية للعيش ولتعزيز تمتعهم بالاستحقاقات المستندة إلى القانون الوطني، والعهود والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية. وهاتان السياستان هما: سياسة تنمية المجتمعات الأصلية، وسياسة تسجيل أراضي الشعوب الأصلية والحق في استخدامها.

٣ - وفيما يلي ما تحقق من إنجازات منذ عام ٢٠٠٢، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير:

٤ - وضعت السياسات والإطار القانوني التالي منذ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩:

(أ) السياسة المعنية بتنمية المجتمعات الأصلية؛

(ب) سياسة تسجيل أراضي المجتمعات الأصلية والحق في استخدامها؛

(ج) المرسوم الفرعي بشأن إجراء تسجيل أراضي المجتمعات الأصلية؛

(د) المرسوم الفرعي بشأن إجراء تخطيط استخدام أراضي الكوميونات.

٥ - وبالإضافة إلى هذا، تدعم السياسات والمراسيم الفرعية والتعميمات التالية العمل التنفيذي:

(أ) المرسوم الفرعي بشأن إدارة أراضي الدولة؛

(ب) المرسوم الفرعي بشأن الامتيازات الاقتصادية؛

(ج) التعميم بشأن شغل أراضي الدولة بصورة غير مشروعة؛

(د) تعميم من وزارة التنمية الريفية بشأن إجراء ومبادئ تنفيذ السياسة المتعلقة بتحديد هوية الشعوب الأصلية.

٦ - وقد أُعدت السياسات والأطر القانونية المذكورة أعلاه بمشاركة واسعة ومدخلات من أصحاب المصلحة والممثلين المعنيين للشعوب الأصلية، بمن فيهم ممثلون للشعوب الأصلية يشغلون مراكز رفيعة المستوى في الحكومة وأفراد من الشعوب الأصلية في المجتمعات المحلية.

٧ - استهدف تعميم السياسات والسياسات الفرعية المذكورة أعلاه الفئات التالية:

(أ) المؤسسات التشريعية (اللجان التسع التابعة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، وممثلي المجلس الدستوري، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الموجودة في بنوم بنه). وبلغ مجموع المشاركين ٦٨ شخصا؛

(ب) المؤسسات التنفيذية بما فيها الهيئات المعنية على الصعيد الوطني، وحاكم العاصمة وحاكم المقاطعات، والمجلس البلدي، ومجلس الخان، ورؤساء الكوميونات، وممثلي الشعوب الأصلية من المناطق التي يوجد بها تركيز شديد للشعوب الأصلية. وبلغ مجموع المشاركين ١٥٠ شخصا؛

(ج) أعضاء ومثلي مجلس كوميون الشعوب الأصلية من المقاطعات التي تسكنها أغلبية من الشعوب الأصلية. وقام بتنظيم هذا التدريب مركز التثقيف القانوني للمجتمع المحلي في مقاطعة راتاناكيري؛

(د) نشرت المعلومات في موقع وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والبناء على الشبكة العالمية لإحاطة الجمهور علما؛

(هـ) أعضاء مجالس المقاطعات ومجالس المحافظين ومجالس الكوميونات، والإدارات التقنية المعنية في المقاطعات، ومثلي الشعوب الأصلية من المقاطعات التي تعقد فيها اجتماعات للشعوب الأصلية، والتي أُجريت فيها حملات إعلامية على نطاق واسع، منذ مهرجان المياه (في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩).

٨ - ويرد أدناه وصف للجوانب التقنية

تشكيل المجتمع كمجتمع محلي مسجل رسمياً توطئة لتسجيل الأراضي بصورة جماعية

٩ - طبقاً لقانون الأراضي لعام ٢٠٠١، هناك نوعان من الملكية الجماعية للأراضي وهما: الملكية الجماعية للممتلكات الثابتة للأديرة، والملكية الجماعية للمجتمعات المحلية الأصلية. وعلى هذا، فمن أجل التمكن من الشروع في تسجيل الملكية الجماعية، يلزم تشكيل المجتمع المحلي كمجتمع محلي، أو كرابطة تحظى باعتراف السلطات المحلية. وفي الوقت الحاضر، ونظراً لعدم وجود تشريع يتعلق بإنشاء رابطة أو منظمة غير حكومية، أو يتعلق بمتطلبات الشعوب الأصلية، تستلزم الحكومة مؤقتاً تسجيل تلك المنظمات، بما فيها منظمات الشعوب الأصلية لدى وزارة الداخلية. وينبغي تنظيم المجتمع المحلي أو الرابطة مع احترام حقوق الشعوب الأصلية في اتخاذ القرارات، واستبعاد القسر لإرغامهم على الانضمام إلى المجتمع المحلي دون موافقتهم المستنيرة. وبروح المساعدة للشعوب الأصلية على التشكل كمجتمعات محلية أصلية تحظى بالاعتراف بمرور الوقت، تنفذ وزارة الداخلية الآن مشروعاً لتسجيل المجتمعات الأصلية باعتبارها كيانات اعتبارية ويموله صندوق استثمار الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية ومنظمة العمل الدولية. ولتعزيز تنفيذ هذا المشروع، أصدرت اللجنة الوطنية للتنمية الديمقراطية على الصعيد دون الوطني مقررًا في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بشأن وضع قائمة بالمناطق الهشة بيئياً، وقائمة بالمناطق التي تسكنها الشعوب الأصلية كأساس لتنفيذ خطة ميزانية الكوميونات/ السنغكات. واستناداً إلى هذا المشروع، نشرت وزارة الداخلية في رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، موجهة إلى وزارة الاقتصاد والشؤون المالية، معلومات أولية متصلة بإنشاء المجتمعات المحلية الأصلية، وتمثل محصلتها فيما يلي:

(أ) حوالي ١٣٩ من المجتمعات المحلية للقرى المستهدفة التي أعلنتها مجالس الكوميونات في مقاطعة مندولكيري؛

(ب) نحو ٥٠ من المجتمعات المحلية للقرى المستهدفة التي تحظى بدعم المنظمات غير الحكومية؛

(ج) معلومات بشأن المقاطعات التي تبلغ نسبة سكان الشعوب الأصلية فيها ما يزيد على ٦٠ في المائة، ومعلومات بشأن المناطق المعرضة للخطر البيئي وتعيش فيها شعوب أصلية؛

(د) معلومات بشأن المناطق التي تبلغ نسبة سكان شعوب السكان الأصلية فيها ٣١ إلى ٦٣ في المائة من السكان.

١٠ - واستنادا إلى المبادئ المذكورة أعلاه، فإنه يتعلق بعام ٢٠٠٩، كانت ستة كوميونات أخرى تضع اللمسات النهائية على عملية اعتماد النظم الأساسية لمجتمعاتها المحلية وانتخاب لجان مجتمعاتها المحلية التي تُعرف باسم "السلطات التقليدية". وتوجد الآن ستة مجتمعات محلية جديدة تعمل من أجل التقدم للتسجيل لدى وزارة الداخلية، وبعد ذلك تُسجل لحيازة سند جماعي لتمليك الأراضي للمجتمع المحلي لدى لجنة إدارة أراضي الدولة في المقاطعة.

حيازة سند الملكية الجماعي للأراضي في ثلاثة مجتمعات محلية نموذجية

١١ - المشروع النموذجي الذي يحظى بدعم تمويلي من الوكالة الألمانية للتعاون التقني، وقد تقدم صوب مرحلة الانتهاء، من الخطة - والمتوقع أن يتم ذلك في مطلع عام ٢٠١٠. وقد بلغ الفريق العامل المكلف بالمشروع النموذجي مرحلة تحديد الأراضي وتخطيط الحدود للأراضي التي تخص المجتمعات المحلية الأصلية والأراضي الموضوعة تحت سلطة الدولة، والتي يمكن وضع خطط استخدامها من قبل المجتمع المحلي. وتتم هذه العملية وفقا للمرسوم الفرعي بشأن إدارة أراضي الدولة بمشاركة جميع أفراد المجتمعات المحلية، والمجتمعات المحلية المجاورة، والأفراد والسلطات المحلية. وفي فترة موسم الأمطار، تأخر المشروع وهو في مرحلة تحديد علامات الحدود في الموقع الفعلي، توطئة لتسجيل الأراضي رسميا.

الحماية التي تحظى بها مناطق الشعوب الأصلية في المقاطعات التي لم تسجل فيها الأراضي بعد

١٢ - توفر المقاطعات الحماية من خلال اعتماد أوامر تمنع أي بيع أو شراء أو استثمار أو تطهير للأراضي في مناطق المجتمعات المحلية. وحتى الآن، لا توجد معايير واضحة توفر تأكيدات رسمية بإقامة مجتمعات محلية للشعوب الأصلية.

١٣ - ويساور القلق بعض المنظمات غير الحكومية من أن تفقد بعض المجتمعات المحلية الأصلية أراضيها ومصادر دخلها. بيد أنهما: (أ) لم تضع في الاعتبار حقوق الإنسان لشعوب المجتمعات الأصلية، وهم أيضا مواطنون كمبوديون، في اختيار العيش في المجتمع المحلي أو العيش المنفرد فيما يتعلق بإدارة واستخدام الأراضي؛ (ب) كما لم تأخذ في الاعتبار الانتهازيين الذين يمكن أن يستغلوا مركزهم كأفراد أقلية من الشعوب الأصلية من أجل تحقيق السيطرة على الأراضي لأغراض تجارية أو سياسية بغية إبطاء عملية التنمية الحكومية، الأمر الذي يسهل جدا القيام به نظرا لأن تلك الفئات من السكان قد تشرذموا جميعا بعد سقوط بول بوت ونظامه الذي مارس الإبادة الجماعية وجرى تشجيعهم على حيازة

الأراضي طبقا لاحتياجاتهم لكي يعيلوا أنفسهم وفقا لثقافتهم ومعتقداتهم وتقاليدهم وأسلوب حياتهم. ولهذا السبب، ثمة مصاعب جمة فيما يتعلق بتحديد مناطقهم وهويتهم بصورة واضحة. ويتطلب تحديد الأراضي التي يطالبون بها دراسة دقيقة.

١٤ - ولهذا الأسباب، أصدرت اللجنة الوطنية للتنمية الديمقراطية على المستوى دون الوطني، ووزارة التنمية الريفية التعميم والمقررات المذكورة آنفا. ومن ناحية ثانية، وإلى جانب تلك التدابير، أصدرت المقاطعتان اللتان توجد بهما أغلبية من الشعوب الأصلية، وهما راتاناكيري وموندولكيري، (ديكا) "تعليمات" لمنع السلطات من التصديق على أي أعمال مستندية تتعلق ببيع أو مبادلة أو نقل أو استئجار أو رهن للأراضي داخل المقاطعة المعنية، إلا إذا كانت هناك موافقة من الحكومة الملكية أو سلطة المقاطعة مقدما.

١٥ - وفيما يتعلق بالأراضي الممنوحة بموجب برنامج امتيازات الأراضي الاقتصادية، عملت الحكومة على إعادة تقييم تلك الامتيازات التي لم تجر تقييمات بشأن الآثار الاجتماعية والبيئية، ولا سيما تلك التي قد تترتب عليها آثار سلبية بالنسبة للشعوب الأصلية أو لا تكون لها خطة استخدام مناسبة للأراضي. واعتبارا من عام ٢٠٠٧، كانت قد ألغيت سبعة عقود امتيازات.

١٦ - وفيما يتعلق بالمعلومات المرتبطة بالإجلاء القسري للشعوب الأصلية دون تعويض، فإن هذا النقد لا يقوم على أساس، ولا مبرر له. ففيما يتعلق بأي مشروع ينطوي على حق الشعوب الأصلية في الحيازة القانونية، سواء جماعيا أو فرديا، وبعلم الجميع واعتراف السلطات المحلية، ولا سيما مجلس الكوميون، كانت تُعقد دائما مفاوضات حرة وتؤخذ موافقة المجتمع المحلي مسبقا. وتتعلق معظم المشاكل بأراضي استغل الانتهازيون المجتمع المحلي فيها كأداة للمطالبة بها. وتشمل مثل تلك المزاعم حتى أراضي الشعوب الأصلية الموروثة من الأسلاف، ولم يُعترف فعلا بموجب قانون الأراضي بجميع الأراضي التي جرى شغلها قبل عام ١٩٧٩، ما لم تظل الشعوب الأصلية تسكنها منذ ذلك الوقت. وهذا لأن معظم الأراضي التي كانت تستخدمها وتشغلها الشعوب الأصلية بصورة تقليدية، ولا سيما شمسكار ومناطق الزراعة المتنقلة هي ممتلكات تابعة للدولة. وطبقا للمرسوم الفرعي بشأن إجراءات تسجيل أراضي الشعوب الأصلية - فإنه إذا كان قد تم تشكيل المجتمع المحلي رسميا - يمكن منح الأراضي لتسجيلها بسند جماعي.

١٧ - وفي الختام فإن الحكومة قد بذلت قصارى جهودها لضمان حقوق الشعوب الأصلية ولا سيما حقهم في ملكية الأراضي وذلك بإصدار عدد من السياسات والأطر القانونية فضلا عن توفير الدعم التقني من أجل الارتقاء بكرامة الشعوب من جميع الأجناس، وتعزيز التنمية.

وهذا من شأنه أن يتيح لهم التمتع بسبل عيش أفضل، والإفلات من ربقة الفقر، والتمتع بمزيد من الحماية الاجتماعية ضد الاستغلال من جانب الانتهازين، والتمتع بالسلم والسلامة، والتضامن، والمزايا الأدبية، في المجتمع بأسره. وبالرغم من تلك الجهود، هناك آثار لا مفر منها وبعض الانتهاكات الناجمة عن أوجه قصور في السلطات على مستويات مختلفة بما فيها المفاهيم المضللة عن المحافظة على مجتمع الشعوب الأصلية إما لأغراض البحوث أو لأغراض التنمية. وللأسباب المشار إليها آنفاً، لا تزال الحكومة بحاجة إلى التعاون والمشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تتمتع بحسن النوايا للتفكير في نقاط الضعف والتأكد من اتخاذ التدابير المناسبة.

ثانياً – الردود على استبيان الأمانة العامة

السؤال ١: الاستجابة للتوصيات الموجهة إلى الحكومات بموجب واحد أو أكثر من البنود الواردة في ولاية/جدول أعمال المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والدورة الثامنة، والتوصيات الصادرة في الدورات السابقة (إذا لم تكن قد جرت الإجابة عليها في التقارير السابقة)

١٨ - تعترف مملكة كمبوديا بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية التي اعتمدهت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٩ اعتمدت كمبوديا ما يلي:

(أ) السياسة الوطنية لتنمية مجتمعات الشعوب الأصلية؛

(ب) السياسة الوطنية المتعلقة بتسجيل الأراضي وحقوق مجتمعات الشعوب الأصلية في استخدام الأراضي؛

(ج) المرسوم الفرعي بشأن إجراءات تسجيل أراضي مجتمعات الشعوب الأصلية.

وقد وضعت هذه السياسة لتلبية أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية ولا سيما الهدف الأول من حيث الأولوية وهو الحد من الفقر والمجاعة. وتتخذ إجراءات محددة بما يتفق مع إمكانات كمبوديا وقدراتها ووضعها بما في ذلك إجراء تقييم هوية الشعوب الأصلية، وتسجيل أراضي مجتمعات الشعوب الأصلية والتحضير لتسجيل أراضي مجتمعات الشعوب الأصلي الذي تقوم به وزارة التنمية الريفية، ووزارة الداخلية، ووزارة إدارة الأراضي، والتخطيط الحضري والبناء.

السؤال ٢: في ضوء الموضوع الخاص للدورة التاسعة للمنتدى الدائم وهو الشعوب الأصلية: التنمية في ظل الثقافة والهوية؛ المادتان ٣ و ٣٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، يرجى إدراج معلومات بشأن الطريقة التي تعالج بها حكومتكم هذه القضية الهامة

١٩ - تنتهج الحكومة سياسة وطنية بشأن تنمية مجتمعات الشعوب الأصلية، وتشمل معلومات مهمة استجابة للمادتين ٣ و ٣٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية وهي كما يلي:

(أ) في مجال البيئة: يمكن الاضطلاع بخطط التنمية في مناطق الشعوب الأصلية بعد استكمال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ونشر المعلومات المتعلقة بذلك على الشعوب الأصلية المعنية مقدما، مع التأكد من إتاحة الفرصة لها للمشاركة بإبداء آرائها فيما يتعلق باحتياجاتها؛

(ب) في مجال الهياكل الأساسية: يجب استيفاء الدراسة المتعلقة بتقييم الآثار المترتبة على البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والموارد الطبيعية، قبل بدء مشاريع الهياكل الأساسية، كما يجب أخذ نتائج الدراسة في الاعتبار ونشر المعلومات على نطاق واسع، وعلى الصعيد المحلي باستخدام لغة الخمير، وإن أمكن، لغات الشعوب الأصلية؛

(ج) في مجالات الصناعة والتعدين والطاقة:

١' تركزت التنمية القطاعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع الحرفية على تجهيز الموارد الطبيعية، والصناعة الزراعية، والمنتجات الحرفية والثقافية المتاحة في مناطق الشعوب الأصلية؛

٢' ويتم توفير المعلومات والمعارف للشعوب الأصلية بشأن عمليات الإنتاج المتعلقة بالصناعات والحرف الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٣' تعزز الوزارات المعنية كما تشجع المستثمرين المرخص لهم ويمتلكون تراخيص تتعلق بالموارد الطبيعية، فيما يتعلق بإنشاء الهياكل الأساسية المختلفة مثل المدارس، والمستشفيات، ومراكز التدريب المهني في مجالات التعدين بمناطق الشعوب الأصلية؛

٤' يتم توفير الحد الأقصى من فرص العمل للشعوب الأصلية، وتدريب عديمي الخبرة منهم على استكشاف المعادن، وتزويدهم بالقدرات والمهارات المناسبة من أجل المشاركة في الأعمال التي يقوم بها المستثمرون الحائزون

على تراخيص على جميع مستويات الأعمال المتعلقة باستكشاف المعادن واستغلالها؛

٥' تشجيع التثقيف، والتوجيه، والتدريب، ونشر المعلومات بشأن استخدام أنواع الكهرباء كافة بصورة فعالة والحد من آثارها على البيئة والمجتمع في مناطق الشعوب الأصلية بما يكفل جعل التنمية مأمونة ومستدامة؛

٦' توفر جميع الوزارات المعنية الدعم، وتيسر الأمر، وتدعم الراغبين في تطوير مشاريع كهربائية صغيرة ومتوسطة الحجم، مثل الكهرباء المعاد تدويرها بما فيها الطاقة الشمسية، ومشاريع الطاقة الهيدروكهربائية الصغيرة، وطاقة الديدل الإحيائية، وطاقة الكتلة البيولوجية، وطاقة الغاز البيولوجي.

٧' تشجيع إنشاء معامل الطاقة من خلال عملية إنمائية مقرررة لمناطق الشعوب الأصلية؛

٨' تشجيع التزاهة فيما يتعلق بتوزيع الكهرباء وبذل الجهود للإبقاء على أسعار الكهرباء المستمدة من صغار موردي الكهرباء والموردين الخاصين معقولة، للاستخدام المتزلي العادي في مناطق الشعوب الأصلية.

السؤال ٣: ما هي العقبات التي تعترض تنفيذ توصيات المنتدى الدائم

٢٠ - لا تواجه مملكة كمبوديا عقبات خطيرة فيما يتعلق بتنفيذ تلك التوصيات. ومن جهة أخرى، فإن وزارة التنمية الريفية قامت بتنسيق أعمال الشعوب الأصلية منذ عام ١٩٩٤.

السؤال ٤: ما هي العوامل المسيرة لتنفيذ توصيات المنتدى الدائم

٢١ - تعد وزارة التنمية الريفية المسير لجميع الأعمال المتعلقة بتنمية الشعوب الريفية في كمبوديا، وهناك عدد من المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، وشركاء التنمية الآخرين، الذين يضطلعون أيضا بأعمال في هذا المجال.

السؤال ٥: هل لدى حكومتكم قوانين وسياسات محددة ووسائل مماثلة أخرى لمعالجة قضايا الشعوب الأصلية في بلدكم؟ وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل (ما لم تشملها الردود على الأسئلة الواردة أعلاه)

٢٢ - وضعت حكومة كمبوديا التدابير التالية:

- (أ) الفصل ٢ من قانون الأراضي بشأن الأموال الثابتة لمجتمعات الشعوب الأصلية من المواد ٢٣ إلى ٢٨؛
- (ب) الفصل ٩ من قانون الغابات المتعلق بحقوق الاستخدام التقليدي للشعوب الأصلية (المواد ٤٠ إلى ٤٧)؛
- (ج) الفصل ٦ من القانون بشأن الحماية الطبيعية والمشاركة وحقوق الاستخدام للمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية (المواد ٢١ إلى ٢٦)؛
- (د) الفصل ٢ من قانون البلديات/المقاطعات/المدن، المحافظات وإدارة الخانات، والمجالس، الفقرة ٢ المتعلقة بأدوار المجالس ومسؤولياتها وصلاحياتها؛
- (هـ) وضعت الحكومة سياستين رئيسيتين هما؛ السياسة المتعلقة بتنمية مجتمعات الشعوب الأصلية، والسياسة المعنية بتسجيل الأراضي وحقوق مجتمعات الشعوب الأصلية في استخدام الأراضي، وقد اعتمدتا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ولهما خصائص معينة لتنمية الشعوب الأصلية تتعلق بحمايتهم والحفاظة على هويتهم، وتقاليدهم، ومعتقداتهم، وعاداتهم، في حياتهم اليومية وفي سبل عيشهم؛
- (و) المرسوم الفرعي بشأن إجراءات تسجيل أراضي المجتمعات الأصلية؛
- (ز) المرسوم الفرعي رقم ١١٨ المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بشأن إدارة أراضي الدولة؛
- (ح) المرسوم الفرعي رقم ٧٢ المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ بشأن إجراء خطة استخدام أراضي الكوميونات/السنغكات.
- (ط) التعميم الصادر عن وزارة التنمية الريفية بشأن إجراء ومنهجية تنفيذ سياسة تنمية مجتمع الشعوب الأصلية وتحديد هويته؛
- وقد وضعت السياسة والإطار القانوني المذكورين أعلاه بمشاركة ومشورة شاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة، وممثلي الشعوب الأصلية بدءاً من الإدارة العليا إلى السكان المحليين فضلاً عن أفراد المجتمع المحلي على الصعيد الوطنية والإقليمية وصعيد المجتمعات المحلية.

السؤال ٦: هل لدى حكومتكم مؤسسة وطنية (وزارة، إدارة، وحدة) تمثل جهة تنسيق لقضايا الشعوب الأصلية؟ وإذا كان الأمر كذلك، يرجى الإفادة عن اسم تلك الجهة التنسيقية، والمعلومات المتعلقة بالاتصال

٢٣ - تتألف وزارة التنمية الريفية التي تقوم بدور أمانة الحكومة من إدارة تنمية الشعوب الأصلية، التي يقع عليها واجب تأدية المهمة بروح من المرسوم الفرعي رقم ٥١ من أجل إدارة وتنمية الشعوب الأصلية وفقا للأدوار والواجبات المبينة أدناه:

- (أ) وضع الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لتنمية الشعوب الأصلية؛
- (ب) إجراء البحوث المتعلقة بالشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الجبلية ومناطق الهضاب والأراضي المنخفضة وتحديد العادات والتقاليد في كل مجتمع محلي على الصعيد الوطني؛
- (ج) إعداد الخطط وتنفيذ البرامج المتعلقة بتنمية الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الجبلية ومناطق الهضاب والأراضي المنخفضة استنادا إلى الأولويات المحددة؛
- (د) تيسير أنشطة تنمية الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الجبلية ومناطق الهضاب والأراضي المنخفضة على الصعيد الوطني؛
- (هـ) استعراض، وتقييم وتنمية مشاريع الشعوب الأصلية وإعداد تقارير بشأنها؛
- (و) توفير التدريب للموظفين على جميع المستويات وعقد حلقات العمل مع جميع أصحاب المصلحة الذين ينفذون برامج ومشاريع التنمية المتعلقة بالشعوب الأصلية وبهدف إشراك الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الجبلية ومناطق الهضاب والأراضي المنخفضة في عملية التنمية؛
- (ز) إنشاء وإدارة المركز الوطني للمعلومات المتعلقة بتنمية الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الجبلية والهضاب والأراضي المنخفضة بالتعاون مع أصحاب المصلحة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والبلدان المجاورة، التي تنفذ فيها برامج مماثلة؛
- (ح) ووضع مبادئ توجيهية ومعايير بشأن إقامة مجتمعات الشعوب المحلية التي تعيش في المناطق الجبلية والهضاب والأراضي المنخفضة.

اسم جهة التنسيق وطريقة الاتصال بما:

Director of the Department of Indigenous Peoples Development

Address: Street No. 196, corner Russian Boulevard

Phnom Penh

Cambodia

E-mail: chungminority@online.com.kh

Website: www.mrd.gov.kh

السؤال ٧: هل لدى حكومتكم برنامج منظم لبناء القدرة فيما يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية لموظفي الخدمة الوطنية والمدنية؟ وكبديل لذلك، هل هناك برنامج مخصص أو خطة لبناء القدرة أو أنشطة في هذا المجال لموظفي الخدمة الوطنية المعنيين؟

٢٤ - لا تجري أنشطة بناء القدرة بصورة منتظمة نظرا للميزانية المحدودة المتاحة. ومع ذلك، توجد برامج وخطط لبناء القدرة للمسؤولين ومجتمعات الشعوب المحلية. وقد قامت وزارة التنمية الريفية ووزارة إدارة الأراضي، والتخطيط الحضري والبناء بتعميم السياسة الوطنية لتنمية مجتمعات الشعوب الأصلية على الهيئات التشريعية، وشمل ذلك أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الجمعية الوطنية، وأعضاء المجلس الدستوري والمنظمات المحلية، والمنظمات الدولية. ويجري هذا النوع من أنشطة التعميم أيضا بالنسبة للهيئة التنفيذية، بما فيها الإدارات التابعة لكل الوزارات، وحكام المقاطعات، ورؤساء مجالس المقاطعات، وأعضاء مجالس المقاطعات، وحكام المحافظات، ومجالس الكوميونات/السنگكات، وممثلي المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في مقاطعتي راتاناكيري وموندولكيري.

السؤال ٨: يرجى إتاحة المعلومات المتعلقة بقيام حكومتكم بتعزيز و/أو تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٢٥ - يحتفل سنويا باليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم، ويجري وضع خطة لتعميم السياسة المناسبة على المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى هذا، دأبت حكومة كمبوديا على حفز الشعوب الأصلية على القيام بدور في المؤسسات الهامة مثل مجلس الشيوخ، والجمعية الوطنية، وفي مجال الإدارة، ويشمل ذلك حكام المقاطعات، ورؤساء القرى في المناطق التي تعيش بها تلك الشعوب.